أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية
- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2018-

The effect of Off-Balance Sheet Items on the profitability of commercial banks
-Case study of a group of Algerian commercial banks during the period 2012-2018-

– **سمية فضيلي**: أستاذ محاضر (ب)، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، *soumia.fodili@univ-bba.dz*
– **علي دبي**: أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، *ali.debbi@univ-msila.dz*

تاريخ الإرسال: 2020/08/20. تاريخ القبول:2020/12/05 تاريخ النشر: 2021/01/20

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، من خلال دراسة حالة مجموعة مكونة من 07 بنوك جزائرية خلال الفترة 2012-2018، حيث تم تحديد المتغير المستقل للدراسة بالنسبة المئوية لبنود قائمة خارج الميزانية إلى إجمالي الأصول، في حين أن المتغيرات التابعة للدراسة تمثل نسب ربحية ممثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط أنه لا يوجد أثر لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية محل الدراسة، كما أنه لا يوجد تأثير لها على العائد على حقوق الملكية للبنوك الخاصة محل الدراسة، في حين تم إيجاد أثر إيجابي لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك الخاصة محل الدراسة.

الكلمات المفاتيح: بنود قائمة خارج الميزانية، ربحية البنوك، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، البنوك التجارية.

تصنيف JEL: M41، G21.

Abstract:

This study aimed to test the effect of Off-Balance Sheet Items on the profitability of Algerian commercial banks, Through a case study of a group of 07 commercial banks during the period 2012-2018, where the independent variable of the study was determined in terms of percentage of Off-Balance Sheet Items to total assets, while The variables of the study represent profitability ratios represented in the rate of return on assets and rate of return on equity. The results of the simple regression analysis showed that there is no effect of Off-Balance Sheet items on the return on assets as well as the return on equity rights of the public banks under study, and that there is no effect on the return on equity rights of the private banks under study, while a positive effect was found For off-balance sheet items on return on assets for the private banks.

Key words: *Off-Balance Sheet Items, Profitability of Banks, Rate of Return on Assets (ROA), Rate of Return on Equity (ROE), Commercial Banks.*

Jel Classification Codes : M41, G21.

مقدّمة:

مع بداية القرن الحالي اشتدت المنافسة بين المؤسسات المالية في تعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول وهذا نظرا لظهور عولمة الأسواق المالية، التي أقرت بتدفق رؤوس الأموال عبر مختلف البلدان، وقد صاحب هذا التحرر الطفرات والثورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات، فأجبرت هذه التطورات المؤسسات المالية وخاصة البنوك على تطوير الأساليب التمويلية التي تقدمها، فظهر أسلوب التمويل خارج الميزانية الذي يعتمد على الأدوات المالية المشتقة، ومع مرور الزمن تطور استخدام هذا الأسلوب ليصبح اليوم أحد الأساليب التمويلية الأساسية في البنوك التجارية؛ حيث تعد اليوم البنود (الأنشطة) خارج الميزانية تلك التسهيلات الائتمانية المصرفية غير المباشرة المعتمدة في عمليات التمويل الخارجية وكذا المحلية، وتعد من الأنشطة التي تدر أرباحا للبنوك، وفي الوقت نفسه تنطوي على العديد من المخاطر.

إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية:

إن تعدد الأنشطة البنكية من تقليدية إلى غير تقليدية (خارج الميزانية) وكذا أنشطة صيرفة إسلامية، جعل من البنوك تعمد على اختيار النشاط الذي يحقق لها توازن بين الربح والمخاطرة، والبنوك العاملة في الجزائر على غرار بنوك العالم تسعى إلى تحقيق هذه المعادلة من خلال التنويع في الأنشطة التقليدية المعتمدة على منح الائتمان والأنشطة غير التقليدية التي تكون خارج الميزانية العمومية لها، وقد دخلت أنشطة الصيرفة الإسلامية مؤخرا جملة الأنشطة البنكية المسموح بها في الجزائر حيث أفرج البنك المركزي الجزائري عن قانون منظم لها هذه السنة.

من خلال توضيح الأنشطة المتنوعة في البنوك التجارية جاءت هذه الدراسة للتركيز على النوع الثاني المذكور سابقا، لتحاول هذه الدراسة الكشف عن أثر هذا النوع من الأنشطة البنكية غير التقليدية المستخدمة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، من خلال دراسة حالة مجموعة مكونة من سبعة بنوك جزائرية، وعليه تم طرح السؤال الآتي:

هل تؤثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟

ولتبسيط السؤال الرئيسي المطروح تم تقسيمه إلى سؤالين فرعيين هما:

- هل تؤثر بنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟
- هل تؤثر بنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن السؤال الرئيسي تم وضع الفرضية التالية: **تؤثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة**، كما تم تبني الفرضيتين التاليتين كإجابتين مبدئيتين عن السؤالين الفرعيين للدراسة:

- يوجد أثر إيجابي لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على أصول البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؛
- يوجد أثر إيجابي لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق ملكية البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من درجة الاهتمام بموضوع الأنشطة خارج الميزانية للبنوك التجارية خصوصا بُعيد الأزمات المالية التي رُبطت بهذه الأنشطة، سواء دراستها من حيث عوائدها على البنوك أو على المخاطر التي تنجر عن الإفراط في استخدماها، أو آثارها على الأنظمة النقدية في الدول وحتى على الاقتصاديات دول العالم.

أهداف الدراسة:

يعد الهدف من هذه الدراسة هو تقديم صورة مختصرة عن قائمة خارج الميزانية وأنشطتها المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية، ومحاولة معرفة أثر الاعتماد عليها كوسيلة تسهيلات غير مباشرة تقدمها البنوك التجارية الجزائرية على ربحية هذه البنوك.

منهج وحدود الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي المناسب لهذا النوع من المواضيع، خصوصا وأن هذا المنهج يحوي على أدوات بحث علمي مناسبة للعلوم المحاسبية وقد استخدمنا منها في الجانب التطبيقي وسيلة الإحصاءات والتقارير السنوية، من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة (سبعة بنوك عاملة في الجزائر) للفترة 2012-2018 والتي تتكون من بنكين عموميين والباقي بنوك خاصة.

I- الأدبيات النظرية للدراسة:

تعد فترة السبعينيات بداية النمو الكبير لنوع معين من الخدمات التي تقدمها البنوك والتي تصنف كخدمات خارج ميزانيتها العمومية Off-Balance Sheet، ويرجع البعض انتشار هذا النوع من الخدمات خلال هذه الفترة إلى أن هذه الأخيرة اتصفت بتقلبات متزايدة لأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية على المستوى العالمي، فأدى هذا الأمر إلى زيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي، وخلق طلبًا قويا من الشركات (عملاء البنوك) على هذا النوع من الخدمات البنكية، وفي ظل هذه الحالة وجدت البنوك أنه من المربح تقديم هذا النوع من الخدمات (Boot & al, 2019, p. 218)؛ حيث تعتبر هذه الخدمات المصرفية أو الأنشطة خارج الميزانية كما يعبر عنها كثيرون على شكل من أشكال الأنشطة البنكية غير التقليدية (Perera & al, 2014, p. 196)، التي نتجت عن ظهور الابتكارات المالية بمختلف أنواعها في أوائل الثمانينيات فأدى هذا التطور إلى بعض التغييرات الرئيسية في أساليب تمويل الشركات، حيث تجلت في الانخفاض النسبي في حصة القروض المصرفية وزيادة حصة التمويل من سوق رأس المال من خلال السندات والأسهم، فشكل هذا الأمر تحديا كبيرا واجهته البنوك بسبب انخفاض الوساطة المصرفية، لذا حاولت مواجهة هذا الاتجاه من خلال التوجه نحو الابتكارات المالية، وبالتالي انتقلت إلى أنشطة تتجاوز الأعمال البنكية التقليدية وبدأت في تقديم أنشطة جديدة يتم تصنيفها بأنها غير تقليدية أو بشكل عام بالأنشطة خارج الميزانية (Perera & al, 2012, pp. 07-08).

وفي أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خصوصا بعد انهيار أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أزمة الرهن العقاري ازداد الاهتمام بالأنشطة خارج الميزانية، حيث حامت بعض التفسيرات لهذه الأزمة إلى التوسع الكبير في الأنشطة خارج الميزانية، إذ تم ملاحظة أدلة ميدانية لبعض الدراسات ترى أنه يمكن أن تكون هذه الأزمة نتيجة للاستخدام المفرط للمعاملات المشتقة من أنشطة خارج الميزانية من قبل البنوك الأمريكية، ودليلهم على

ذلك هو أن مبلغ المعاملات لمشتقات خارج الميزانية قد ازداد بشكل كبير طوال العقد الأول من القرن الحالي، حيث حاولت البنوك زيادة أرباحها من الدخل غير القائم على الفائدة والذي هو الدخل القائم على الرسوم عن طريق زيادة تداول هذا النوع من الأنشطة (Arisyi & al, 2017, p. 03).

I-1- مفهوم الأنشطة خارج الميزانية:

يمكن الإشارة إلى مفهوم خارج الميزانية العمومية للبنوك التجارية وكذا الأنشطة التي تندرج تحت هذا المسمى (البنود التي تندرج تحتها) من خلال عدة آراء ونتائج أعمال لبعض الباحثين المهتمين بهذا الموضوع وهي كالتالي:

- **تعريف (Ram, 2005)**: يرى هذا الباحث أن مصطلح النشاط خارج الميزانية العمومية يشير إلى الأنشطة المختلفة التي ليس لها أي انعكاس مباشر على الميزانية العمومية للبنك التجاري سواء على جانب الأصول أو على جانب الخصوم، وتشمل هذه الأنشطة حسبه على: المعاملات المتعلقة بصرف العملات الأجنبية، والضمانات، التزامات.....إلخ، والتي تشكل مصدرا تكميليا للدخل للبنوك التجارية (Ram, 2005, p. 03).
- **تعريف (Khasawneh, 2007)**: حسب هذا الباحث فالأنشطة خارج الميزانية العمومية هي أصول وخصوم محتملة قد تؤثر على الوضع المستقبلي للميزانية المالية للبنك، وهي مصدر مهم للإيرادات الناتجة من الرسوم لجميع البنوك، إلا أنها تتميز بإمكانيتها إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية إيجابية وسلبية، وتشمل هذه الأنشطة حسبه أنشطة إصدار أنواع مختلفة من الضمانات والالتزامات والمشتقات؛ وقد ذكر الباحث منها الأنواع التالية (Khasawneh A. , 2007, pp. 03-05):

- خطابات الاعتماد: وقد وضح الباحث أن البنوك تتعامل مع نوعين من خطابات الاعتماد وهي خطابات الاعتماد التجارية وخطابات الاعتماد الاحتياطية، وهي حسبه في الأساس ضمانات لضمان الأداء الذي يبيعه البنك لمشتري الضمانات، مما يتسبب في إضافة البنك لها إلى التزاماته الطارئة المستقبلية؛

- الالتزامات: أو كما سماها اتفاقية تعهد بالقرض وهي التزام تعاقدي من قبل البنك لإقراض عميل بحد أقصى معين وبشروط سعر فائدة معينة وتحدد عقود الالتزام أيضًا الفترة التي يمكن للعميل خلالها الاستفادة من قرضه المتعاقد عليه؛

- المشتقات: عقود المشتقات هي العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، الخيارات وعقود المبادلة.

- **تعريف (Tamrat, 2013)**: يرى أن الأنشطة خارج الميزانية العمومية هي التزامات أو عقود محتملة تولد دخلا للبنك، ولكن لا يتم تسجيلها كأصول أو خصوم وفق المناهج المحاسبية التقليدية، ويتم تسجيلها في حسابات البنك كملاحظات على الميزانية العمومية، وتتضمن الأنشطة خارج الميزانية العمومية للبنوك التجارية: ضمانات الالتزامات، الأنشطة المتعلقة بالسوق المالي (المشتقات المالية)، والوظائف الاستشارية أو الإدارية (Tamrat, 2013, p. 01).
- **تعريف (Khasawneh, Al-Khadash, 2014)**: حسب الباحثان فبنود خارج الميزانية هي موجودات ومطلوبات محتملة قد تؤثر على الوضع المستقبلي للميزانية المالية للبنك، وتتضمن أنشطة خارج الميزانية إصدار أنواع مختلفة من الضمانات والالتزامات والمشتقات (Khasawneh & Al-Khadash, 2014, p. 15) .
- **تعريف (Hayes, 2019)**: يرى هذا الباحث أن خارج الميزانية هو مصطلح يعبر عن الأصول أو الخصوم التي لا تظهر في الميزانية العمومية للبنك، وعلى الرغم من عدم تسجيلها في الميزانية، إلا أنها لا تزال أصولا وخصوما لها، وعادة ما تكون بنودها ليست من ممتلكات البنك أو تعتبر عن التزامات مباشرة عليه (Hayes, 2019, p. 01).

- **تعريف (رواء أحمد يوسف، 2019)**: وتم تعريفها بأنها تلك الالتزامات المستقبلية التي قد يتعرض لها البنك بناءا على طلب عميله لمصلحة شخص آخر ولكنها لا تظهر في ميزانية البنك، كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية (أحمد يوسف، 2019، صفحة 193).
- **تعريف المشرع الجزائري**: لم يقم المشرع الجزائري بتقديم تعريف لقائمة خارج الميزانية وإنما قدمها من خلال بنودها في النظام رقم 09-05.

أما الحسابات التي تعبر عن بنود قائمة خارج الميزانية فهي مجموعة من الحسابات المرفقة للميزانية العمومية والتي تبين الالتزامات المستقبلية أو الافتراضية للبنك، والتي لا تعبر عن تدفق نقدي حالي، وهي حسابات مجمعة في الصنف 09 ومدرجة حسب طبيعتها كما يلي (L'Asri, 2011, p. 13):

- **التزامات التمويل**: الممنوحة لمؤسسات الائتمان أو العميل والمستلمة من مؤسسات الائتمان؛
- **التزامات الضمان**: الضمانات الممنوحة لمؤسسات الائتمان أو العميل والمستلمة منها؛
- **الالتزامات على الأوراق المالية**: المعاملات المتعلقة خصوصا بالسندات والأسهم؛
- **الالتزامات المتعلقة بالمعاملات بالعملات الأجنبية**: المعاملات في شراء وبيع العملات الأجنبية؛
- **التزامات العملات الأجنبية الأخرى**: عمليات الإقراض أو الاقتراض بالعملات الأجنبية؛
- **المعاملات التي تتم نيابة عن أطراف أخرى**: القيم المستلمة للتحصيل من العميل أو من البنوك المراسلة.

والجدول أدناه يوضح نموذج قائمة خارج الميزانية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر وفق النظام رقم 09-05.

جدول رقم (01): نموذج قائمة خارج الميزانية

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن–1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر: (09-05، 2009، صفحة 23)

محتوى بنود قائمة خارج الميزانية وفق نفس النظام كما يلي (09-05، 2009، صفحة 23):

- **البند 01: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية**: يشتمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية؛
- **البند 02: التزامات التمويل لفائدة الزبائن**: يشتمل هذا البند على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية للزبائن؛

- **البند 03: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية:** يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية؛

- **البند 04: التزامات ضمان بأمر الزبائن:** يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية؛

- **البند 05: التزامات أخر ممنوحة:** يشتمل هذا البند على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك؛

- **البند 06: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية:** يشتمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المحصل عليها من طرف الهيئات المالية؛

- **البند 07: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية:** يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية؛

- **البند 08: التزامات أخرى محصل عليها:** يشتمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

كما جاء في النظام رقم 09-04 مدونة حسابات خاصة بقطاع البنوك (09-04، 2009، صفحة 14)، وقد خصص المشرع الجزائري الصنف التاسع للتعبير عن حسابات خارج الميزانية في مدونة الحسابات وهي مكونة من: 90- التزامات التمويل؛ 91- التزامات الضمان؛ 92- التزامات على السندات؛ 93- عمليات على العملات الصعبة؛ 94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية؛ 96- التزامات أخرى؛ 98- التزامات مشكوك فيها.

يجب أن ننوه أننا نستخدم في بعض الأحيان مصطلحين مرادفين هما: الأنشطة خارج الميزانية، والبنود خارج الميزانية، حيث أن المصطلح المستخدم في المقال هو بنود خارج الميزانية لكن في بعض الأحيان نستخدم المصطلح الأول خصوصا عند عرض الدراسات السابقة والتي استخدمته.

I-2- أسباب ازدياد حجم البنود خارج الميزانية:

قام الباحثون بتوضيح أن هناك العديد من المبررات التي تدفع البنوك إلى استخدام بنود قائمة خارج الميزانية، والتي يمكن تصنيفها إلى خمسة دوافع رئيسية هي (Al-awawdeh & Al-Sakini, 2017, p. 48):

- **الدوافع الاقتصادية:** تسعى البنوك للبحث عن وسائل وأدوات تمويل جديدة لتخفيف المخاطر التي تواجهها وكذا تأمين مصدر للدخل؛
- **الدوافع التنظيمية:** البنود خارج الميزانية هي طريقة للهروب وتجاوز المتطلبات والقيود التنظيمية المفروضة على البنود ضمن (داخل) ميزانية البنوك من قبل السلطات الرقابية والتنظيمية؛
- **دوافع المنافسة:** أدت المنافسة العالية مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى دفع البنوك للبحث عن مصادر جديدة للدخل لا تواجه الكثير من المنافسة؛
- **دوافع التكنولوجيا:** ساهم تطور الاتصالات والتكنولوجيا في زيادة المعاملات التجارية الدولية، مما أدى إلى تزايد الطلبات المصرفية على بنود خارج الميزانية مثل الاعتمادات المستندية؛

- **الدوافع المحاسبية والمالية:** يساهم عدم الاعتراف بالبنود خارج الميزانية في تحسين نسبة الدين وخفض تكلفة الاقتراض والاستفادة من المزايا الضريبية، بالإضافة إلى الفوائد المرتبطة بالقيمة السوقية للسهم، كما يساعد استخدام البنود خارج الميزانية في إدارة الأرباح والتعامل مع البيانات المالية للبنك نتيجة لأوجه القصور في المعايير المحاسبية من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن هذه البنود، والتي لها آثار سلبية على جودة المعلومات المحاسبية.

وكخلاصة فأسباب زيادة انتشار استخدام بنود خارج الميزانية التي شهدتها العقود الماضية هو نتيجة زيادة المخاطر وزيادة المنافسة وإلغاء القيود في الصناعة المصرفية، وقد أدت هذه العوامل إلى ظهور هذه الأنشطة حيث تعد مصدر دخل جديد قائم على الرسوم يتجاوز أنشطة الميزانية العمومية للبنك، وتطورت الأنشطة خارج الميزانية إلى واحدة من مولدات الدخل الرئيسية للبنوك لأنها أصبحت تستخدم على نطاق أوسع، وكسبب آخر لانخراط البنوك في هذه الأنشطة هو تجنب التكاليف والضرائب التنظيمية لأن هذه الأنشطة لا تظهر في الميزانية العمومية للبنك بموجب المعايير المحاسبية الحالية (Khasawneh A. , 2007, p. 01)؛ كما أنه على مدى العقدين الماضيين كانت هناك زيادة هائلة في تطور الأدوات المالية الجديدة والتي كان الكثير منها عبارة عن ابتكارات مالية خارج الميزانية، حيث اجتاحت موجة من الابتكارات المالية في القطاع المصرفي الأسواق المالية الدولية في السنوات الأخيرة (Fung & Cheng, 2004, p. 526).

I-3- العلاقة بين بنود قائمة خارج الميزانية وربحية البنوك:

ركزت البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالأنشطة البنكية خارج الميزانية بشكل أساسي على وجود هذه الأنشطة وتسعيرها ومخاطرها (ماهيتها)، والبنود الرئيسية الخاصة بها، وأهم هذه البنود التي تم دراستها في كل من المؤلفات النظرية والتطبيقية هي الاعتماد المستندي والتزامات القروض ومقايضات أسعار الفائدة (Kabir, 1993, p. 53)؛ وعند اطلاعنا على مجموعة من الدراسات التي تتناول آثار الأنشطة خارج الميزانية وجدنا أغلبها يدرس العلاقة بينها وبين المخاطر أو مع كفاية رأس المال، إضافة إلى دراسات تربطها بأداء البنوك مع أخذ عدة مؤشرات مختلفة لقياس الأداء.

ومن بين الدراسات التي تحدثت عن العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية وربحية البنوك دراسة (Abd Karim, Gee, 2007) حيث درس الباحثان كيف أثرت أنشطة خارج الميزانية على أداء البنوك التجارية العمومية الماليزية خلال الفترة 1995-2003 من خلال التعرض على أربعة متغيرات هي: مختلف أشكال المخاطر، والأرباح المصرفية (من خلال دراسة تأثير الأنشطة خارج الميزانية العمومية على عائد أسهم البنوك والعائد على حقوق الملكية)، والرافعة المالية والسيولة، وقد خلصت الدراسة إلى أن مخاطر السوق فقط (نوع من أنواع المخاطر المصرفية) التي ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بأنشطة خارج الميزانية، بالإضافة إلى ذلك وجد الباحثان أن عوائد الأسهم كانت مرتبطة بشكل سلبي بأنشطة خارج الميزانية ويشير ذلك إلى أن المشاركة في أنشطة خارج الميزانية العمومية ستقلل من عائد أسهم البنوك، في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية ونسبة السيولة مع أنشطة خارج الميزانية(Abd Karim & Gee, 2007, pp. 67-80)؛ في حين أكدت دراسة (Nachane, Ghosh, 2007) على أن أنشطة خارج الميزانية تولد دخل في شكل رسوم ناتجة عنها للبنوك التجارية، إلا أنها من المحتمل أن تزيد من مخاطر البنوك التجارية (Nachane & Ghosh, 2007, p. 03)؛ كما تناول كل من (Aktan & al, 2013) في دراستهم تأثير الأنشطة خارج الميزانية على أداء البنوك المدرجة في بورصة إسطنبول خلال الفترة 2001-2008 وذلك باستخدام أربعة مقاييس للأداء هي المخاطر البنكية،

والربحية، والرافعة المالية، ومركز السيولة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ايجابي بين أنشطة خارج الميزانية ومخاطر الصرف الأجنبي للبنوك في تركيا، كما أشارت أيضا إلى أن أنشطة خارج الميزانية تعمل على تحسين عوائد أسهم البنوك ولكن لها تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى ذلك ليس لهذه الأنشطة تأثير ذو دلالة إحصائية على الرافعة المالية أو السيولة (Aktan & al, 2013, pp. 117-132) ؛ أما دراسة (Khasawneh & Al-Khadash, 2014) التي تحلل دور الأنشطة خارج الميزانية في ربحية مخاطر البنوك في النظام المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال دراسة استقصائية لبيانات العينة، والتي تغطي فترة الأزمات المالية 2006-2007، وأشارت النتائج إلى أن الأنشطة خارج الميزانية تقلل من المخاطر وكذلك هي مولدة للربح في بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تشير إلى أن تأثير الأنشطة خارج الميزانية على ربحية البنوك أعلى في البنوك الموجودة في الدول المنتجة للنفط، كما لا يوجد فرق كبير بين تأثير الأنشطة خارج الميزانية العمومية على مخاطر البنوك في البنوك الموجودة في البلدان المنتجة للنفط، علاوة على ذلك تظهر النتائج أن الربحية في حالة البنك التجاري أكثر حساسية للأنشطة خارج الميزانية أما المخاطر فهي أكثر حساسية للأنشطة خارج الميزانية في حالة البنوك الإسلامية (Khasawneh & Al-Khadash, 2014, p. 13)؛ أما دراسة (ماجد مصطفى علي الباز، 2019) التي كانت بعنوان إطار محاسبي تحليلي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية: مؤشر مقترح وأدلة من البيئة المصرية، فقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية ومدى تأثيرها على الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية، وقد أجرى الباحث دراسته على عينة مكونة من ثمانية بنوك مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة 2013-2017، وقد خلص إلى عدة نتائج توضح وجود علاقة طردية بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المصرية وكذا الميزة التنافسية المصرفية، والذي يهمنا من نتائج هذه الدراسة هو أنه توصل إلى وجود أثر إيجابي للأنشطة خارج الميزانية على الأرباح في البنوك الثمانية (مصطفى علي الباز، 2019، الصفحات 447-490)؛ أما دراسة الأخيرة المطلع عليها فقد هدفت إلى اختبار تأثير بنود خارج الميزانية على معايير أداء البنوك التجارية الأردنية، حيث استند الاختبار إلى عينة من 13 بنكا تجاريا أردنيا مدرج في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016، وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار في هذه الدراسة أن البنود خارج الميزانية لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (Al-awawdeh & Al-Sakini, 2017, p. 46).

كل الدراسات السابقة وعند ربطها بين البنود خارج الميزانية وربحية البنوك قد استعانت بعدة نسب تعبر وتقيس ربحية البنوك حيث يتم قياس الربحية بعدة مؤشرات تسمى نسب الربحية والتي تقيس مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال عدة مؤشرات من بينها (جعدي و نمر، 2019، الصفحات 67-68):

- **العائد على حقوق الملكية The Return on Equity (ROE)**: حيث يمكن من قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات).

- **العائد على الأصول The Return on Assets (ROA)**: يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا، أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع أصوله، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

II- دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2018

مر النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل، فقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا من فرنسا، لكن هذا النظام أعاق تحقيق برامج التنمية التي خططت لها الدولة الجزائرية، بعد ذلك سيطرت الدولة على النظام المصرفي لضمان التمويل اللازم لبرامج الاستثمار بغية تطوير قطاع صناعي يتميز بتكنولوجيا الإنتاج الرأسمالي، ثم دفعت الأزمة الاقتصادية عام 1986 الحكومة الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية مهمة كان فيها تطوير النظام المصرفي ركيزة هذه الإصلاحات، حيث شمل الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق إصلاحات هيكلية تُركز على تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح الاقتصاد الجزائري أمام المنافسة، وبالتالي فإن الإصلاحات المصرفية لعام 1990 "قانون النقد والقرض 90-10" كان لها تأثير كبير على النظام المصرفي الجزائري، حيث سمحت هذه الإصلاحات بتحرير القطاع المصرفي من تدخل الدولة، علاوة على ذلك شجعت الإصلاحات على فتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص لزيادة مستوى المنافسة في القطاع المصرفي وتحسين أداء البنوك (Hacini & Dahou, 2018, p. 146).

إن عدد البنوك في الجزائر إلى غاية يومنا هذا هو 20 بنكا تتنوع من بنوك وطنية إلى فروع بنوك أجنبية سواء عربية أو أجنبية، والجدول أدناه يوضح أسماء هذه البنوك.

جدول رقم (02): البنوك التجارية في الجزائر إلى غاية 2019/01/02

01	البنك الخارجي الجزائري: (BEA)	11	سيتي بنك الجزائر
02	البنك الوطني الجزائري: (BNA)	12	البنك العربي الجزائري
03	بنك الزراعة والتنمية الريفية: (BADR)	13	بنك BNP PARIBAS الجزائري
04	بنك التنمية المحلية: (BDL)	14	بنك الثقة الجزائري: (TRUST)
05	القرض الشعبي الجزائري: (CPA)	15	بنك الخليج الجزائري: (GULF)
06	الصندوق الوطني للتوفير والادخار: (CNEP)	16	بنك HBTF-ALGERIA
07	بنك البركة الجزائري: (Baraka)	17	بنك FRANSABANK EL-DJAZAIR
08	المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية: (ABC)	18	بنك CA-CIB ALGERIE
09	بنك نتيكسيس الجزائر:(Natixis)	19	بنك H.S.B.C. ALGERIA
10	بنك سوسيتيه جنرال الجزائر: (SGA)	20	بنك السلام الجزائري: (AlSalam)

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر (الجزائر ب.، 2019)

من خلال الجدول أعلاه ننوه أن النظام المصرفي الجزائري يتكون من ستة بنوك عامة (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الزراعة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والادخار) وأربعة عشر بنك خاصة ومختلطة.

II-1- التعريف بالبنوك محل الدراسة:

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

تم اختيار سبعة بنوك جزائرية لاختبار فرضيات الدراسة وهي بنكين عموميين وخمسة بنوك خاصة، وسبب اختيار هذه البنوك يعود بالدرجة الأولى لتوفر القوائم المالية الخاصة بها في ظل الإفصاح المحاسبي الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي في الجزائر، كما أن هذه المجموعة من البنوك المختارة تحوي البنكين الإسلاميين في الجزائر وهما بنك البركة وبنك السلام، حيث أن هذين البنكين على غرار البنوك الأخرى تقوم بأنشطة بنكية تصنف خارج الميزانية، إضافة إلى أنها تقوم بأنشطة مختلفة عن البنوك الأخرى وهي متعلقة بالصيرفة الإسلامية.

لا يوجد اختلاف في بنود قائمة خارج الميزانية بين البنوك سواء الإسلامية أو التجارية فالبنكين السابقين يعدان هذه القائمة كغيرهما من البنوك، والجدول الموالي يوضح البنوك محل الدراسة.

جدول رقم (03): تقديم البنوك محل الدراسة

العدد	اسم البنك	تاريخ التأسيس	طبيعة البنك	عدد الوكالات التجارية	رأس المال
01	البنك الوطني الجزائري: BNA	1966	عمومي	214	150 مليار دينار جزائري
02	البنك الخارجي الجزائري: BEA	1967	عمومي	101	150 مليار دينار جزائري
03	بنك البركة الجزائري: Baraka	1991	خاص	30	15 مليار دينار جزائري
04	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر: ABC	1998	خاص	24	10 مليار دينار جزائري
05	سوسيتيه جنرال الجزائر: SGA	1999	خاص	91	10 مليار دينار جزائري
06	بنك الخليج الجزائري: GULF	2003	خاص	57	10 مليار دينار جزائري
07	بنك السلام الجزائري: AlSalam	2008	خاص	08	10 مليار دينار جزائري
عدد البنوك المدروسة إلى إجمالي عدد البنوك التجارية في الجزائر				**20/07**	**35٪**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة

II-2- تطور حجم بنود خارج الميزانية في البنوك محل الدراسة:

في بداية الجانب التطبيقي يجب توضيح حجم بنود قائمة خارج الميزانية في البنوك محل الدراسة فحجم هذه البنود يعبر عن درجة أهميتها ودرجة استخدامها كوسيلة لتحقيق العوائد في البنوك الجزائرية؛ كما أننا قد استخدمنا مجموع الالتزامات الممنوحة في قائمة خارج الميزانية للتعبير عن بنود خارج الميزانية.

- **البنك الوطني الجزائري BNA**: من خلال الشكل أدناه يمكن تقسيم تطور حجم بنود قائمة خارج الميزانية في البنك الوطني الجزائري إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى بين 2012-2013 والتي اتسمت بزيادة ضئيلة في كل من الأصول وبنود خارج الميزانية (الالتزامات الممنوحة)، وفي قفزة كبيرة سنة 2014 تم ارتفاع أصول البنك (ارتفاع بنسبة 19.93٪ عن سنة 2013) مصاحبة مع زيادة بنود خارج الميزانية (ارتفاع بنسبة 19.24٪ عن سنة 2013)، وفي المرحلة الثالثة 2015-2018 اتصفت هذه الفترة بتواصل ارتفاع أصول البنك وبنسب متفاوتة مع انخفاض لحجم البنود خارج الميزانية خصوصا سنة 2016 وارتفاعها الطفيف خلال سنتي 2018.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

شكل رقم (01): تطور أصول وبنود خارج الميزانية لبنكBNA

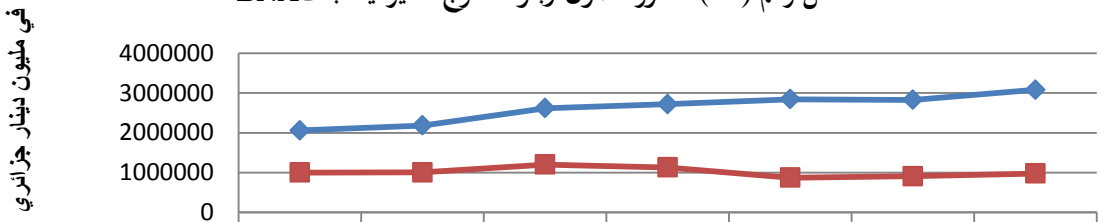

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	2060080	2185131	2620619	2719081	2843371	2828633	3082299
التزامات الممنوحة	1003416	1007846	1201719	1129826	873975	909151	979354

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (الجزائر ا.، 2012-2018)

- **البنك الخارجي الجزائري BEA**: من خلال الشكل الموالي يمكن تقسيم تطور حجم بنود خارج الميزانية في البنك الخارجي الجزائري إلى ثلاث مراحل مختلفة، المرحلة الأولى بين سنتي 2012 و2014 حيث أن حجم بنود خارج الميزانية ضئيل وكانت أفضل قيمة له سنة 2014، أما المرحلة الثانية ما بين سنتي 2015 و2016 فقد وصل حجمها لأقصى قيمة لها، إذ ازداد حجمها في سنة 2015 بـ 89.83٪ مقارنة بالسنة السابقة، وابتداء من سنة 2017 عاودت الانخفاض رغم أن حجم الأصول كان في ازدياد خلال السنتين الأخيرتين.

شكل رقم (02): تطور أصول وبنود خارج الميزانية لبنك BEA

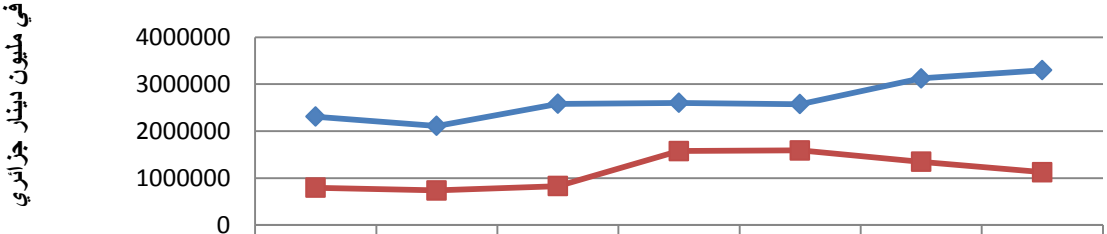

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	2307760	2111444	2581394	2602812	2574006	3122178	3297325
الالتزامات الممنوحة	795854	735466	828968	1573661	1588495	1347337	1126209

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري (الجزائر ا.، 2012-2018)

- **بنك البركة الجزائري Baraka**: هناك تذبذب في حجم بنود خارج الميزانية في بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة في مقابل الارتفاع المستمر لمجموع الأصول، حيث أن حجم بنود خارج الميزانية لسنة 2018 ارتفع بنسبة 17.39٪ عن سنة 2012، في حين أنه سجلت أعلى قيمة لهذه البنود سنة 2017، أما أقل قيمة مسجلة فهي سنة 2013.

كما أن بنك البركة يعد أقل البنوك المدروسة استخداما للبنود خارج الميزانية مقارنة بأصولها، وهذا يعبر عن تركيز هذا البنك على البنود داخل الميزانية والتي تتعلق بأنشطة الصيرفة الإسلامية حيث يعد أول بنك إسلامي يعمل في الجزائر.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

شكل رقم (03): تطور أصول وبنود خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري

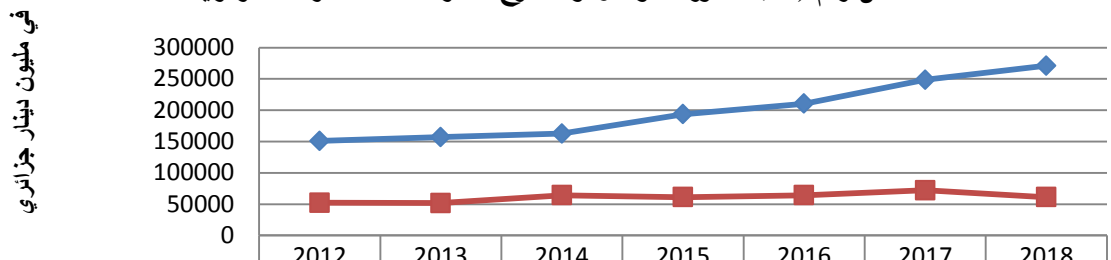

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	150788	157073	162772	193573	210344	248633	270996
الالتزامات الممنوحة	52068	51662	64072	61083	64210	72108	61124

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري (الجزائر ب.، 2012-2018)

- **المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABC**: من خلال الشكل الموالي يمكن تقسيم تطور حجم بنود خارج الميزانية في المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية إلى أربعة مراحل، المرحلة الأولى خلال الفترة 2012-2014 حيث اتسمت بالعلاقة الطردية بين مجموع أصول المؤسسة وبنود خارج الميزانية، أما المرحلة الثانية فهي تمثل سنة 2015 التي تميزت بانخفاض حجم بنود خارج الميزانية وارتفاع مجموع الأصول، والمرحلة الثالثة 2016-2017 اتسمت برجوع العلاقة الطردية بينهما، في حيث أن سنة 2018 كمرحلة رابعة رجعت العلاقة العكسية بينهما من خلال زيادة الأصول وانخفاض بنود خارج الميزانية.

شكل رقم (04): تطور أصول وبنود خارج الميزانية لبنك ABC

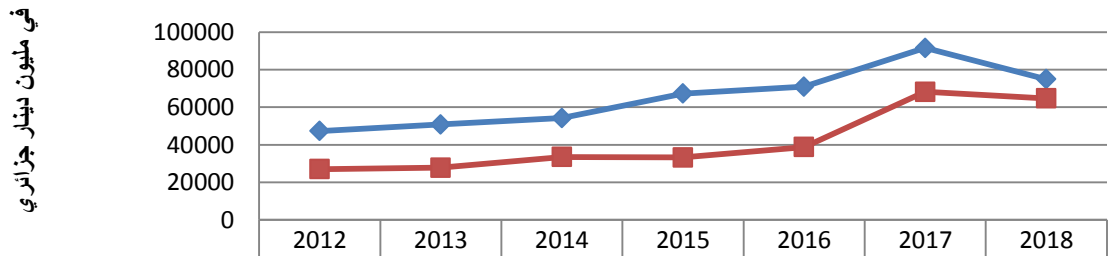

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	47313	50776	54228	67236	70948	91563	74906
الالتزامات الممنوحة	27045	27818	33544	33220	38780	68205	64732

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك ABC الجزائري (المصرفية، 2012-2018)

- **سوسيتيه جنرال الجزائر SGA**: من خلال الشكل أدناه يمكن تقسيم تطور حجم بنود خارج الميزانية في سوسيتيه جنرال الجزائر إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة 2012-2017 والتي تميزت بالارتفاع المستمر لمجموع الأصول الذي صاحبه الارتفاع وبنسب أقل لبنود خارج الميزانية، والمرحلة الثانية كانت خلال الفترة 2017-2018 التي اتصفت بالانخفاض في بنود خارج الميزانية الذي صاحبه استمرار ارتفاع مجموع الأصول.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

شكل رقم (05): تطور أصول وبنود خارج الميزانية لبنك SGA

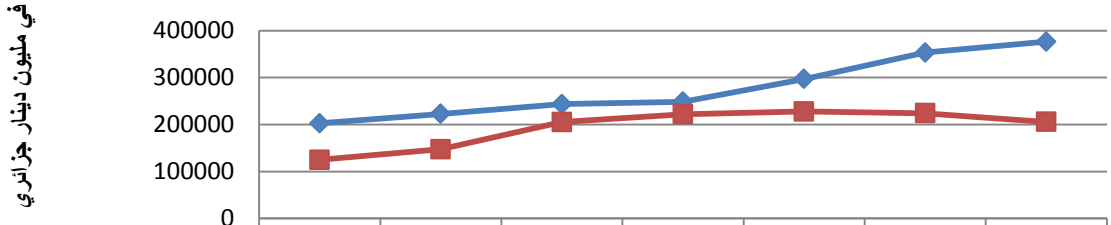

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	202486	222606	243338	248732	297137	353324	376391
الالتزامات الممنوحة	124827	147295	205369	221852	227633	224130	205681

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك سوسيتيه جنرال الجزائر (جنرال، 2012-2018)

- **بنك الخليج الجزائري GULF**: اتسم بنك الخليج الجزائري خلال فترة الدراسة باستمرار زيادة مجموع الأصول ليزيد بذلك بنسبة 149.92٪ سنة 2018 مقارنة بسنة 2012، غير أن حجم بنود خارج الميزانية لم تتسم بنفس النسق حيث أن هناك تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 وأدنى قيمة سنة 2012.

شكل رقم (06): تطور أصول وبنود خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائري

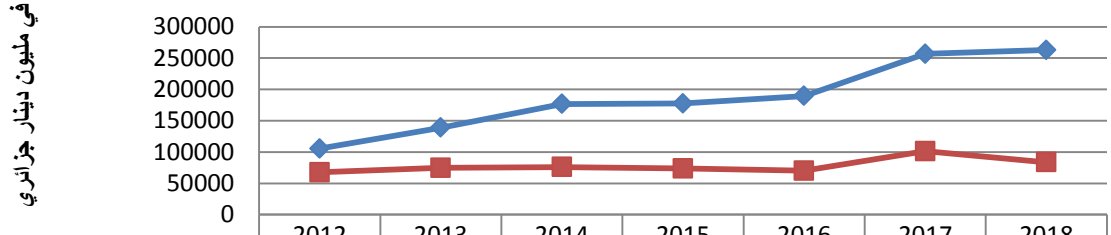

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	105239	138963	176820	177378	189382	256861	263015
الالتزامات الممنوحة	67409	74741	76048	73674	70147	101282	83614

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري (الخليج، 2012-2018)

- **بنك السلام الجزائري Al Salam**: اتسم بنك السلام الجزائري خلال فترة الدراسة باستمرار زيادة مجموع الأصول، إلا في سنة 2014 التي انخفضت فيها الأصول بنسبة 8.20٪ عن السنة التي سبقتها، وقد صاحب هذا الانخفاض سنة 2014 انخفاض أيضا لحجم بنود خارج الميزانية، لكن في حين رجعت الأصول إلى الارتفاع سنة 2015 واصلت بنود خارج الميزانية في الانخفاض، وفي سنة 2016 عاودت الارتفاع لتصل إلى نسبة زيادة 57.61٪ عن سنة 2012.

شكل رقم (07): تطور اصول وبنود خارج الميزانية لبنك السلام الجزائري

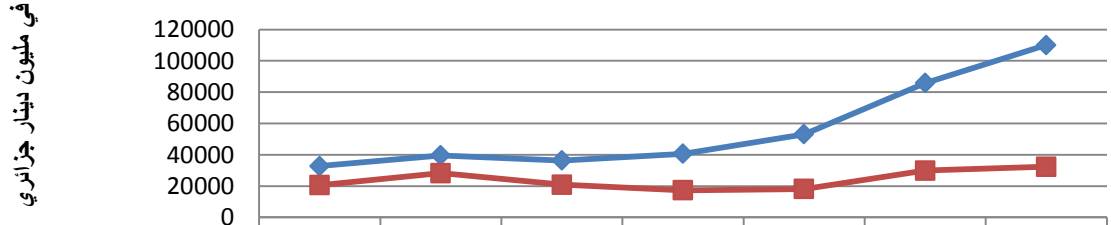

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول	32783	39551	36309	40575	53104	85775	110109
الالتزامات الممنوحة	20521	28226	20894	17318	18107	29898	32344

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري (السلام، 2012-2018)

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

وبأخذ القيم الإجمالية للبنوك السبعة فنجد أن هناك انخفاض مستمر لحجم البنود خارج الميزانية خلال فترة الدراسة لتشكل خلال سنة 2018 في حدود ثلث إجمالي الأصول للبنوك السبعة (35.40٪)، في حين أنها سجلت أعلى قيمة لها سنة 2015 حيث شكلت أكثر من نصف إجمالي الأصول للبنوك السبعة (52.97٪).

II-3- دراسة العلاقة بين بنود قائمة خارج الميزانية وربحية البنوك الجزائرية محل الدراسة

لدراسة العلاقة بين البنود الخارج الميزانية وربحية البنوك لدى البنوك الجزائرية السبعة المختارة، تم في البداية حساب قيم متغيرات الدراسة استنادا للقوائم المالية للبنوك السبعة المتواجدة على مستوى المواقع الالكترونية الرسمية الخاصة بها، وطريقة الحساب محددة في الجدول أدناه.

جدول رقم (04): متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاسم	الرمز	طريقة الحساب
المتغير المستقل	قيمة بنود خارج الميزانية	OBS	بنود خارج الميزانية/مجموع الأصول
المتغيرات التابعة	العائد على الأصول The Return on Assets	ROA	النتيجة الصافية/مجموع الأصول
	العائد على حقوق الملكية The Return on Equity	ROE	النتيجة الصافية/حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثين

تم الاستعانة ببرنامج Excel 2007 لتفريغ البيانات من القوائم المالية ثم حساب متغيرات الدراسة، ونتائج العملية التي توضح بيانات متغيرات الدراسة موضحة في الجدول الموالي؛ وقد قمنا بالتعبير عن متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول أعلاه برموز هي OBS، ROA، ROE؛ كما تجدر الإشارة إلى أن ربحية البنوك قد يتم التعبير عنها بعدة نسب مختلفة لكننا اختار نسبتين فقط وهذا بالاعتماد على الدراسات السابقة التي ترى أن هاتين النسبتين تعبران جيدا على ربحية البنوك؛ وقد تم حساب قيم متغيرات الدراسة من خلال البيانات المتواجدة في القوائم المالية للبنوك السبعة والتي حاولنا أن نختار أكبر عدد ممكن من البنوك العاملة في الجزائر لتشملها الدراسة، لكن تعذر ذلك لعدم إفصاح البنوك الأخرى عن قوائمها في مواقعها الالكترونية الرسمية نهائيا أو حتى جزئيا.

جدول رقم (05): قيمة بنود خارج الميزانية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

بنك Baraka			بنك BEA			بنك BNA			السنوات
OBS	**ROE**	**ROA**	**OBS**	**ROE**	**ROA**	**OBS**	**ROE**	**ROA**	
34,53	18,95	2,78	34,49	16,73	1,54	48,71	8,69	1,32	2012
32,89	17,82	2,61	34,83	9,82	0,99	46,12	5,7	1,38	2013
39,36	18,08	2,65	32,11	12,22	1,15	45,86	9,41	1,14	2014
31,56	17,51	2,12	60,46	12,41	1,28	41,55	10,1	1,09	2015
30,53	16,39	1,89	61,71	11,76	1,34	30,74	10,87	1,11	2016
29	14,45	1,43	43,15	16,38	1,84	32,14	14,29	1,06	2017
22,56	18,84	1,91	34,16	18,8	2,33	31,77	20,72	1,16	2018
بنك GULF			**بنك SGA**			**بنك ABC**			**السنوات**
OBS	**ROE**	**ROA**	**OBS**	**ROE**	**ROA**	**OBS**	**ROE**	**ROA**	
64,05	26,07	3,8	61,65	22,8	2,55	57,16	8,93	2,82	2012
53,78	28,9	3,62	66,17	17,18	1,81	54,79	8,11	2,65	2013
43,01	22,57	2,27	84,4	19,82	2,11	61,86	8,65	2,72	2014
41,54	17,51	2,05	89,19	13,65	1,78	49,41	7,78	1,96	2015
37,04	11,14	1,39	76,61	16,91	1,88	54,66	8,36	2,08	2016
39,43	13,83	1,42	63,43	15,05	1,49	74,49	9,49	1,9	2017

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

31,79	15,8	1,8	54,65	20,62	2,18	86,42	9,64	2,45	2018
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	**السنوات**	**بنك Al Salam**	
2,2	1,38	2,03	0,74	3,81	3,2	3,42	**ROA**		
13,97	7,13	7,02	2,1	9,88	10,04	9,87	**ROE**		
29,37	34,86	34,1	42,68	57,54	71,37	62,6	**OBS**		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ترتيب البنوك السبعة حسب حجم بنود خارج الميزانية مقارنة بأصولها وهذا لمعرفة أكثر البنوك تعاملا بها (تقديم لعملاء البنك تسهيلات غير مباشرة) فكان ترتيب البنوك كالتالي:

01- سوسيتيه جنرال الجزائر: SGA؛

02- المؤسسة المصرفية العربية الجزائر: ABC؛

03- بنك السلام الجزائري: AlSalam؛

04- بنك الخليج الجزائري: GULF؛

05- البنك الخارجي الجزائري: BEA؛

06- البنك الوطني الجزائري: BNA؛

07- بنك البركة الجزائري: Baraka.

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS.V22) وقد تم الاعتماد على بعض الاختبارات هي **تحليل الانحدار البسيط** الذي يهدف إلى توضيح كيف يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع، و**معامل الارتباط r** الذي يحدد طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرين، و**معامل التحديد R^2** الذي يقيس مدى مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المساهمة أكبر أما النسبة المتبقية فترجع لمتغيرات أخرى خارج الدراسة وإلى الخطأ العشوائي.

ومن خلال الاختبارات سابقة الذكر تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول الموالي.

جدول رقم (06): نتائج دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في البنوك التجارية محل الدراسة

البنك	الفرضية المدروسة	النتيجة المتوصل إليها
البنك BNA	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك BNA.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك BNA.	لا يوجد أثر
البنك BEA	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك BEA.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك BEA.	لا يوجد أثر
البنك Baraka	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك Baraka.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبنود قائمة	لا يوجد أثر

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

	خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك Baraka.	
البنك ABC	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك ABC.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك ABC.	**يوجد أثر إيجابي**
بنك SGA	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك SGA.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك SGA.	لا يوجد أثر
البنك GULF	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك GULF.	**يوجد أثر إيجابي**
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك GULF.	**يوجد أثر إيجابي**
البنك Al Salam	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك Al Salam.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك Al Salam.	لا يوجد أثر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS.V22)

بعد دراسة كل بنك على حدا تم تجميع البنوك كلها ثم تجميعها حسب طبيعتها لمعرفة آثار المتغير المستقل على المتغيرات التابعة، وقد تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لتحديد البيانات، والجدول أدناه يوضح النتائج المتوصل إليها.

جدول رقم (07): نتائج دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في مجموع البنوك التجارية ومجموع كل نوع من أنواع البنوك

البنوك	الفرضية المدرسة	النتيجة المتوصل إليها
البنوك العمومية	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك العمومية المدروسة.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية المدروسة.	لا يوجد أثر
البنوك الخاصة	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك الخاصة المدروسة.	**يوجد أثر ايجابي**
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية للبنوك الخاصة المدروسة.	لا يوجد أثر
مجموع البنوك السبعة	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك السبعة المدروسة.	لا يوجد أثر
	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية للبنوك السبعة المدروسة.	لا يوجد أثر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS.V22)

ومن خلال الجدولين السابقين ونتائج المعالجة الإحصائية يظهر أن هناك علاقة بين بنود خارج الميزانية والعائد على حقوق الملكية في البنك ABC، وعلاقة بين بنود خارج الميزانية وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنك الخارجي الجزائري، وأيضا علاقة بين بنود خارج الميزانية والعائد على الأصول في البنوك الخاصة (مجموع بيانات خمسة بنوك)، والجدول أدناه يوضح الاختبارات الإحصائية التي الاعتماد عليها لتأكيد العلاقات السابقة.

جدول رقم (08): النتائج الإحصائية المعبرة عن فرضيات الدراسة المثبتة

البنوك	العلاقة	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	معادلة الانحدار البسيط	مستوى المعنوية
البنك ABC	علاقة OBS و ROE .	0.916	0.840	ROE= 5.685+0.048 OBS	0.004
البنك GULF	علاقة OBS و ROA .	0.919	0.845	ROA= -1.351+0.083 OBS	0.003
	علاقة OBS و ROE .	0.819	0.670	ROE=- 2.417+0.492 OBS	0.024
البنوك الخاصة	علاقة OBS و ROA .	0.792	0.628	ROA= -2.628+0.095 OBS	0.034

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS.V22)

يمكن توضيح النتائج الموضحة في الجدول السابق كما يلي:

- **البنك ABC**: من خلال نتائج الجدول السابق نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين بنود قائمة خارج الميزانية والعائد على حقوق الملكية قد بلغ: r = 0.916 وهو موجب ودال إحصائيا، لأن قيمة مستوى المعنوية (sig = 0.004) أقل من مستوى الدلالة 0.05، ومنه نقبل الفرضية القائلة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك ABC، كما نجد معامل التحديد بلغ قيمة R2=0.840 أي أن بنود قائمة خارج الميزانية فسرت ما نسبته 84 % من التباين الحاصل في العائد على حقوق الملكية لبنك ABC في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى؛ ومن خلال نموذج الانحدار البسيط نجد معلمة الميل B=0.048 في النموذج أي أنه بزيادة بنود قائمة خارج الميزانية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى العائد على حقوق الملكية لبنك ABC بمقدار 0.048 وحدة.
- **البنك GULF**: من خلال نتائج الجدول السابق نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين بنود قائمة خارج الميزانية والعائد على الأصول قد بلغ: r = 0.919 وهو موجب ودال إحصائيا، لأن قيمة مستوى المعنوية (sig = 0.003) أقل من مستوى الدلالة 0.05، منه نقبل الفرضية القائلة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك GULF، كما نجد معامل التحديد بلغ قيمة R2=0.845 أي أن بنود قائمة خارج الميزانية فسرت ما نسبته 48.50 % من التباين الحاصل في العائد على الأصول لبنك GULF في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى؛ ومن خلال نموذج الانحدار البسيط نجد معلمة الميل B=0.083 في النموذج أي أنه بزيادة بنود قائمة خارج الميزانية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى العائد على الأصول لبنك GULF بمقدار 0.083 وحدة.

كما نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين بنود قائمة خارج الميزانية والعائد على حقوق الملكية قد بلغ: r = 0.819 وهو موجب ودال إحصائيا، لأن قيمة مستوى المعنوية (sig = 0.024) أقل من مستوى الدلالة 0.05، منه نقبل

الفرضية القائلة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك GULF، كما نجد معامل التحديد بلغ قيمة R2=0.670 أي أن بنود قائمة خارج الميزانية فسرت ما نسبته 67 % من التباين الحاصل في العائد على حقوق الملكية لبنك GULF في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى؛ ومن خلال نموذج الانحدار البسيط نجد معلمة الميل B=0.492 في النموذج أي أنه بزيادة بنود قائمة خارج الميزانية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى العائد على حقوق الملكية لبنك GULF بمقدار 0.492 وحدة.

- **البنوك الخاصة:** من خلال نتائج الجدول السابق نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين بنود قائمة خارج الميزانية والعائد على الأصول قد بلغ: r = 0.792 وهو موجب ودال إحصائيا، لأن قيمة مستوى المعنوية (sig = 0.034) أقل من مستوى الدلالة 0.05، منه نقبل الفرضية القائلة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك الخاصة المدروسة، كما نجد معامل التحديد بلغ قيمة R2=0.628 أي أن بنود قائمة خارج الميزانية فسرت ما نسبته 62.80 % من التباين الحاصل في العائد على الأصول للبنوك الخاصة في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى؛ ومن خلال نموذج الانحدار البسيط نجد معلمة الميل B=0.095 في النموذج أي أنه بزيادة بنود قائمة خارج الميزانية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى العائد على الأصول للبنوك الخاصة بمقدار 0.095 وحدة.

من بين البنوك الخاصة المدروسة كما ذكرنا سابقا بنكين إسلاميين لذا وبغية دراسة أثر قائمة بنود خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الخاصة، قمنا باستبعاد البنكين الإسلاميين كمرحلة ثانية في دراسة البنوك الخاصة، وقد وجدنا أن هذا الاستبعاد **لم يؤثر** على صحة النتائج المتوصل إليها سابقا.

II-4- مناقشة النتائج:

إن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث تدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة والتي أكدت على أن تأثير بنود قائمة خارج الميزانية على الربحية يتفاوت بين وجوده وعدمه، وذلك حسب طبيعة البنك التجاري وطبيعة القطاع المصرفي في البلد، وقد بينت دراستنا أن هناك تأثير جزئي لبنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية في البنوك الخاصة بينما لا يوجد هذا التأثير لدى البنوك العمومية، وهو ما يتوافق مع الأصول النظرية التي كانت في جزء منها تنفي وجود أثر لهذه النشاطات على ربحية البنوك بصفة عامة.

إلى ذلك، فإن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة والتي توضح أن البنوك العمومية لا تتأثر ربحيتها ببنود قائمة خارج الميزانية على خلاف البنوك الخاصة يمكن أن نردها لعدة أسباب أهمها احتكار البنوك العمومية لعديد الأنشطة التي تقوم بها الدولة وكذلك إيداعات المؤسسات العمومية الإدارية والاقتصادية والتي تكون فقط في هذه البنوك، هذه الوضعية دفعت البنوك العمومية إلى عدم بذل مجهود كبير للبحث عن تنافسية أكبر عبر تنفيذ عمليات متنوعة ببنود خارج الميزانية مادام نشاطها الطبيعي مضمون.

هذا علاوة على الاختلافات الجوهرية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، حيث أن البنوك العمومية في الجزائر تم إنشاؤها لأغراض متعلقة باقتصاد البلاد فلها توجهات تعتمد على توجهات الدولة، وبها إتكالية بحكم أن الدولة تأتي عادة لإنقاذها من كل حالة عسر مالي بضخ الأموال اللازمة لتجاوز ذلك، لذا نجد أن موضوع تحقيق الربحية أقل

حساسية وأهمية مقارنة في البنوك الخاصة التي تعتمد على عامل الربح كمحدد أساسي في اختيار الأنشطة المستعملة فيها، لهذا نجد أن البنوك الخاصة تلجأ لأنشطة خارج الميزانية للتنويع في مصادر عوائدها، حتى تضمن بقائها وابتعادها عن الإفلاس الذي كان مصير بعض البنوك الخاصة في الجزائر.

يضاف إلى ذلك، طبيعة القطاع المصرفي الجزائري المنغلق نوعا ما والمبني على نصوص قانونية محدودة؛ وعلى نشاطات مصرفية محدودة غير متنوعة، وجمود التشريع في ذلك، حيث بقي قانون النقد والقرض 90-10 منذ تسعينات القرن الماضي دون تعديل إلى غاية العشرية السابقة أين تم إضافة تعديلات لم تراجع الشيء الكبير في القطاع المصرفي، ولقد جعلت هذه الوضعية القطاع المصرفي محل انتقادات كبيرة، آخرها انتقادات رئيس الجمهورية في ندوة 18-19 أوت حول مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والذي طالبه بالتطور وتغيير الذهنيات به من أجل خدمة الاستثمار والاقتصاد؛ أما السبب الثالث فنرجعه لطبيعة أنشطة خارج الميزانية التي وعلى الرغم من أنها تدر دخلا للبنوك إلا أنها تتصف بدرجة مخاطرة كبيرة وهذا ما أثبتته الدراسات السابقة في الجزء النظري من الدراسة، لذا فالتعامل مع هذه الأنشطة يتطلب الحذر من البنوك لاسيما في حالة غياب الضمانات.

خاتمة:

لم نجد الكثير من الدراسات حول موضوع بنود قائمة خارج الميزانية في البنوك الجزائر، رغم أن لهذا الموضوع أهمية كبيرة سواء للباحثين المختصين في جانب المحاسبة أو في جانب البنوك، خصوصا في الفترة الأخيرة التي تتزامن مع توجه الجزائر نحو تبني الصيرفة الإسلامية، حيث أن بحثنا هذا يندرج ضمن الدراسات التي تحث البنوك على مراجعة نشاطها بتنويعه وتطويره حتى يواكب توجهات الحكومة الحالية لدفع ديناميكية جديدة في الاقتصاد عبر تمويل ومرافقة الاستثمار والمؤسسات الاقتصادية وهو ما سيحقق عوائد أكثر للبنوك الجزائرية سواء عبر الأنشطة التقليدية الأنشطة خارج الميزانية أو أنشطة الصيرفة الإسلامية.

نتائج الدراسة:

إن من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية للبنوك التالية: بنك BNA، بنك BEA، بنك البركة؛ بنك SGA، بنك السلام.
- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول لبنك ABC.
- **يوجد أثر إيجابي** ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية لبنك ABC.
- **يوجد أثر إيجابي** ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائري.
- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية المدروسة.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

– **يوجد أثر إيجابي** ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول للبنوك الخاصة المدروسة.

– لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية للبنوك الخاصة المدروسة.

– لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لبنود قائمة خارج الميزانية على العائد على الأصول وكذا العائد على حقوق الملكية للبنوك السبعة المدروسة.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

– على البنوك التجارية الجزائرية التنويع في مصادر عوائدها مع وضع حدود وأسقف معينة لمستويات البنود خارج الميزانية؛

– يجب على البنك المركزي الجزائري وضع أسس ومعايير صارمة متعلقة بالأنشطة خارج الميزانية خصوصا وأن احتياجات عملاء البنوك تغيرت فهناك توجه من قبلهم نحو التسهيلات غير المباشرة؛

– كما على البنك المركزي إصدار تعليمات تحدد المخصصات التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لمواجهة أي حالة يتعين فيها دفع البنود خارج الميزانية (الالتزامات الممنوحة).

قائمة المراجع:

References in english

1. Abd Karim, M. Z., & Gee, C. S. (2007). Off-Balance Sheet Activities and Performance of Commercial Banks in Malaysia. *Th ICFAİ Journal of Financial Economics* , *7* (4), 67-80.
2. Aktan, B., & al. (2013). Off-Balance Sheet Activities Impact on Commercial Banks Performance: An Emerging Market Perspective. *Ekonomska istraživanja – Economic Research* , *26* (03), 117-132.
3. Al-awawdeh, H., & Al-Sakini, S. (2017). Off Balance Items and Their Impact on the Financial Performance Standards of the Banks: An Empirical Study on the Commercial Banks of Jordan. *International Business and Management, Canadian Research & Development* , *15* (02), 48.
4. Arisyi, F., & al. (2017). Off-balance sheet derivatives and banking risk: Indonesian evidence. (https://ssrn.com, Ed.) *28th Australasian Finance and Banking Conference* , 03.
5. Boot, A. W., & al. (2019). *Contemporary Financial Intermediation* (4 ed.). USA: Academic Press.
6. Fung, M., & Cheng, A. (2004). Diffusion of off-balance-sheet financial innovations: Information complementarity and market competition. *Pacific-Basin Finance Journal* , *12*, 526.
7. Hacini, I., & Dahou, K. (2018). The Evolution of the Algerian Banking System. *Management Dynamics in the Knowledge Economy* , *06* (01), 146.
8. Hayes, A. (2019, Jul 14). *Off-Balance Sheet (OBS)*. Retrieved 05 03, 2020, from Corporate Finance & Accounting: www.investopedia.com
9. Kabir, H. (1993). The off-Balance sheet banking risk of large U.S. commercial banks. *Quarterly Review of Economics and Finance* , *33*, 53.
10. Khasawneh, A. (2007). The Determinants of Off-Balance-Sheet Banking Risk: The U.S. and International Evidence (PhD thesis). 03-05. Department Economics and Finance, usa: University of New Orleans.
11. Khasawneh, A. Y., & Al-Khadash, H. A. (2014). Risk and Profitability in Middle East and North Africa Banking System: an Examination of Off Balance Sheet Activities. *The International Journal of Business and Finance Research* , *08* (04), 15.
12. L'Asri, S. (2011, Mai 10). Comptabilité Bancaire. *Formation, Business, Économie & finance* , 13.
13. Nachane, D., & Ghosh, S. (2007). An Empirical Analysis of the Off-Balance Sheet Activities of Indian Banks. *Journal of Emerging Market Finance* , *06* (01), 03.
14. Perera, A., & al. (2014). Impact of off-balance sheet banking on the bank lending channel of monetary transmission: Evidence from South Asia. *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money* , *29*, 196.
15. Perera, A., & al. (2012). Off-Balance Sheet Banking and its Implications for Monetary Transmission: Evidence from South Asia with a Special Focus on Sri Lanka. *Conference Paper presented at Central*

Bank of Sri Lanka International Research Conference, Journal of International Financial Markets Institutions and Money , 01 (29), 07-08.

16. Ram, P. S. (2005, December). Off Balance Sheet Exposures of Indian Commercial Banks. (https://www.researchgate.net, Ed.) *SSRN Electronic Journal* , 03.
17. Tamrat, K. (2013). Determinants of Commercial Banks Off Balance Sheet Activities: an Empirical Study on Ethiopian Banking Industry. 01. Department of Accounting and Finance, Addis Ababa: Addis Ababa University.

قائمة المراجع باللغة العربية

18. البنك الخارجي الجزائري. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://www.bea.dz.
19. البنك الوطني الجزائري. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://www.bna.dz.
20. المؤسسة العربية المصرفية. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://www.bank-abc.com.
21. النظام 09-05. (2009). المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* (76)، 23.
22. النظام رقم 09-04. (2009). يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* (76)، 14.
23. بنك البركة الجزائر. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://www.albaraka-bank.com.
24. بنك الجزائر. (02 جانفي, 2019). *الموقع الالكتروني لبنك الجزائر*. تاريخ الاسترداد 14 03, 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz
25. بنك الخليج. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://www.e-gulfbank.com.
26. بنك السلام. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com.
27. رواء أحمد يوسف. (2019). تأثير البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال دراسة تطبيقية في المصرف الأهلي العراقي للفترة من 2008-2017. *مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE ، 03* (03)، 193.
28. سوسيتيه جنرال. (2012-2018). *التقارير المالية السنوية*. الجزائر: https://societegenerale.dz.
29. شريفة جعدي، و محمد الخطيب نمر. (2019). تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2011-2017). (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المحرر) *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 01* (06)، 67-68.
30. ماجد مصطفى علي الباز. (2019). إطار محاسبي تحليلي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية. *مجلة البحوث المحاسبية* (01)، 447-490.